دور القوّة في العلاقات الدوليّة (علاقات الولايات المتّحدة الأمريكيّة إنموذجاً)

م.م. علي حمود حسين
جامعة الشطرة
ali.hamoud@shu.edu.iq

الملخص:
لعب مفهوم القوة دوراً مركزياً في حقل العلوم السياسية بصوة عامة، والعلاقات الدولية بصورة خاصة، فمنذ اتفاقية السلام ١٦٤٨ أو ما يعرف بصلح وستيفاليا، وما تمخض عنها من نشوء الدولة القومية، بدأت تتشكل ملامح العلاقات الدولية الحديثة، إذ أصبحت هناك دول ذات سيادة تتعامل مع بعضها بالمثل، وباتت قوة الدولة هي من تحدد ترابيتها في النظام العالمي، وطبيعة علاقاتها مع بعضها البعض؛ فلجأت الدول إلى بناء وتطوير ترسانتها العسكرية، سباق تسلح للبحث عن توازن قوى بينها. وبعد عام ١٩١٩ عام التأسيس للعلاقات الدولية كحقل أكاديمي مستقل، ونهاية الحرب العالمية الأولى، اهتم منظروا الحقل ودارسوه بمفهوم القوة ودورها بالعلاقات الدولية كمحدد أبرز لشكل تلك العلاقات، وأن غموض المفهوم وأهميته كان رافداً لا ينضب للدراسة؛ نتجت عنه المناظرات الفكرية الكبرى لحقل العلاقات الدولية، ولا زال مفهوم القوة إلى يومنا هذا يشوبه الغموض ويلازمه التعقيد كصفة أصيلة مرتبطة به، إذ لا زالت الدراسات تتناوله بالتفكيك والتحليل والوصف؛ فتعددت أشكال القوة؛ فلم يعد للقوة شكلاً واحداً هو القوة العسكرية؛ إذ ظهرت أشكال أخرى للقوة تستعمل في العلاقات الدولية كأورق للضغط؛ كالقوة الاقتصادية والقوة الناعمة والقوة الذكية. كانت القوة أداة مهمة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها مع الدول، وبتعدد أشكال القوة، تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أُكثر الدول استعمالاً لهذا الأداة؛ لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها والدفاع عن مصالحها؛ فبرعت مرة باستخدام هذه الأداة وحققت نتائج إيجابية، وفشلت مرة وكان مردودها نتائج سلبية، لكن الثابت هو استمرارها باللجوء إلى استخدام القوة كأداة ضاغطة وحاسمة في علاقاتها الدولية، لكنها وبسبب التطور التكنولوجي، ووسائل الاتصال الحديثة، والعولمة، وصعود قوى منافسة، وارتفاع كلفة استخدام القوة الصلبة، وبسبب القيود التي وضعتها المنظمات الدولية والقانون الدولي على استخدام القوة الصلبة كأداة لحل الخلافات بين الدول، حد هذا من نطاق ومشروعية استخدامها؛ فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تجنح نحو استخدام اشكال القوة الأخرى؛ كالقوة الاقتصادية، والقوة الناعمة، والقوة الذكية، مقللة بذلك اعتمادها على القوة الصلبة بشكلها العسكري.
الكلمات المفتاحية: (القوة، العلاقات الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية).

The role of the force in International Relations (Relations of USA as a model)

Ali Hamoud Hussain
Al- Shatrah University
ali.hamoud@shu.edu.iq

Abstract:

The concept of power played a central role in the field of political science in general, and international relations in particular, since the peace agreement of 1648, or the so-called peace of Westphalia, and the resulting emergence of the nation-state, the features of modern international relations began to take shape, as there are sovereign states that deal with each other similarly. the power of the State determines its position in the world order and the nature of its relations with one another; States have resorted to building and developing their military arsenals, an arms race in search of a balance of power between them. After 1919, the year of the establishment of international relations as an independent academic field, and the end of the first World War, theorists and scholars of the field were interested in the concept of power and its role in international relations as the most prominent determinant of the form of these relations, and the ambiguity and importance of the concept was an inexhaustible source of study; This has resulted in major intellectual debates in the field of international relations, and the concept of power remains to this day ambiguous and complex as an inherent characteristic associated with it, as studies continue to deal with it by deconstruction, analysis and description; Various forms of force have been created; There is no longer a single form of force: Military force; Other forms of force have emerged that are used in international relations as levers of pressure; Economic power, soft power and smart power. Force has been an important instrument of United States policy and relations with States, and in many forms of force, the United States of America is one of the most widely used. To achieve its objectives, maintain its security and defend its interests; It once excelled in using this tool and achieved positive results, and failed once and had negative results, but what is certain is its continued resort to the use of force as a pressing and decisive tool in its international relations, but because of technological development, modern means of communication, globalization, the rise of rival powers and the high cost of using hard

power, because of the limitations placed by international organizations and international law on the use of hard force as a tool for resolving disputes between States, this has limited the legality of its use; The United States of America has begun to use other forms of force; Such as economic power, soft power, and smart power, reducing its dependence on hard power in its military form.
Keywords: (Power, International relations, USA).

المقدمة:

تقول إحدى نظريات نشوء الدولة أن الدول نشأت من خضوع الضعيف للقوي، أي أن هناك من يملك القوة خضع له الأضعف، الذي لا يملك القوة، أو أخضعه. ويعتبر مفهوم القوة مفهوماً ضارب في القدم يرتبط بوجود الإنسان؛ فلو تأملنا مسيرة الإنسان على طول تاريخه سنجد أنها مسيرة البحث عن القوة أو بالمعنى الأدق أدوات القوة، بدءاً من الفأس الحجري وليس انتهاءً بالقنبلة النووية، فاستخدم الأنسان القوة لإخضاع الطبيعة أولاً، ثم وبعد تكون أولى التجمعات البشرية استخدمت لإخضاع الآخر، أو للدفاع عن النفس. وعند قيام الإمبراطوريات القديمة ثم الدول القومية بصورتها الحديثة، بقيت القوة هي المحدد لمكانة تلك الأمبراطوريات ثم الدول، فاستخدمت القوة للحفاظ على بقائها، وحماية مصالحها، والدفاع عن نفسها، ورسمت شكل العلاقة بين تلك الفواعل، فعلاقات التعاون والتنافس والصراع بين الدول لو تمعنا جوهرها سنجدها تنطلق من ثنائية القوة والضعف، وتأسيساً على هذا؛ فأن القوة حظيت بالمكانة الأهم في العلاقات الدولية؛ فلا يمكن النظر للعلاقات بين الدول دون أن نلمح صورة من صور القوة، ويستحيل دراسة تلك العلاقات وإغفال دور القوة فيها، خصوصاً مثل دولة كالولايات المتحدة الأمريكية، الدولة التي تحظى بالمكانة الأهم في النظام الدولي، وتنسج شبكة علاقات متعددة الأطراف ومعقدة، وبالتالي هذه المكانة تجعلها ميالة أكثر من غيرها من الدول إلى استخدام القوة وبتعدد أشكالها؛ لإدارة تلك العلاقات بما يتناسب ومصالحها.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على دور القوة في العلاقات الدولية بصورة عامة، ودور القوة في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بصوة خاصة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من دراسته مفهوم القوة، المفهوم الأكثر استخداماً في أدبيات العلاقات الدولية، والأكثر تعقيداً، وبيان أهميتها كمحدد رئيسي لطبيعة تلك العلاقات، ومن تسليطه الضوء على دور القوة في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل أساس مفاده؛ ما هو الدور الذي لعبه مفهوم القوة في العلاقات الدولية؟ ويتفرع من هذا السؤال تساؤل آخر مفاده؛ هل لعبت القوة دوراً محورياً في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية؟

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية قائلة: أن القوة لعبت الدور الأبرز في رسم شكل العلاقات بين الدول، وهي الأداة الأكثر استخداماً في العلاقات الدولية، سواء كان هذا الاستخدام استخداماً فعلياً، أو تم التلويح بها كورقة ضاغطة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر الدول استخداماً للقوة في علاقاتها الدولية، وبتعدد أشكالها.

منهجية البحث:

للإحاطة بموضوع البحث وللوصول إلى النتائج المرجوة منه؛ سيعتمد الباحث على المنهجين؛ المنهج التاريخي والمنهج التحليلي.

هيكلية البحث:

سيتم تقيسم البحث إلى مطلبين؛ وسيكون المطلب الأول إطاراً مفاهيمياً، نتناول فيه؛ مفهوم العلاقات الدولية، ومفهوم القوة وأشكالها. وسيكون المطلب الثاني عن دور القوة في العلاقات الدولية، وسنتاول فيه؛ القوة كأداة حاسمة ومحددة في العلاقات الدولية، ودور القوة في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي

١-مفهوم العلاقات الدولية:

يقول ابن خلدون* في مقدمته أن الإنسان إجتماعي بطبعه. لذا فالعلاقات بين الناس بدأت منذ أن خلق الله الإنسان؛ فطبيعة الإنسان الإجتماعية تحتم عليه التعامل مع الآخر؛ لكي يكسب ضروريات عيشه من مأكل ومشرب وملبس، وضرورية التعامل مع الآخر أنتجت فكرة العلاقات[١].

استخدم مصطلح دولي "International" من قبل جيرمي بنثام Jeremy Bentham** في أواخر القرن التاسع عشر، وبناءً على ما تقدم فأن مصطلح العلاقات الدولية من الناحية القانونية أصبح يستخدم لتحديد العلاقة السياسية الرسمية بين دول ذات سيادة، ثم أضاف بعض المفكرين إلى ذلك العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية[٢].

منذ ظهور الدول الكبرى تميزت الحياة الدولية بميزات أساسية، تكاد تكون ثابتة، حتى وإن خضع مظهرها الخارجي لتغيرات مختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وطبيعة المجتمع الدولي تنبع من بنيته، فهو يتألف من دول ذات سيادة متساوية تقريباً، تنشأ بينها علاقات مختلفة[٣]. فاتخذت العلاقات الدولية شكلها الحديث وملامحها من اتفاقية السلام لعام ١٦٤٨م، أو ما يعرف بصلح وستفاليا (Pease of Westphalia)[٤].

أما الاعتراف الأكاديمي الرسمي بحقل العلاقات الدولية فقد جاء بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، إذ أنشئ كرسي للعلاقات الدولية في جامعة ويلزبايرسنوبث، وأنشأت بعد ذلك كراسٍ أخرى في بريطانيا وأمريكا، لكنها كانت تُدرس قبل عام ١٩١٩م لكل ليس كحقل أكاديمي مستقل[٥].

يعتبر مفهوم العلاقات الدولية من المفاهيم الفضفاضة؛ فهو في استخدامه الحديث لا يقتصر على العلاقات بين الدول فقط، بل تعدى ذلك وشمل العلاقات القائمة بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات[٦]. فالعلاقات الدولية تعتبر واصف عام لواحد من أكثر المواضيع تعقيداً؛ وهذا متأتي من كثرة المواضيع الفرعية التي تندرج تحت مظلة العلاقات الدولية وتداخلها[٧].

وكتأسيس نظري؛ فقد كانت هناك جملة من المنظارات الفكرية داخل الحقل، أنتجت فيما بعد مدارس العلاقات الدولية، وهي[٨]:

١_المناظرة بين المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية.

٢_المناظرة بين المدرسة التقليدية والمدرسة السلوكية والمدرسة ما بعد السلوكية.

٣_المناظرة بين المدرسة الليبرالية والمدرسة البنيوية.

٤_المناظرة بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة الليبرالية الجديدة.

٥_المناظرة بين المدرسة الوضعية والمدرسة ما بعد الوضعية.

تعتبر المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية أهم مدرستين في حقل العلاقات الدولية، وأن النقاشات التي درات بينهما كانت بداية التأسيس لعلم نظريات العلاقات الدولية كحقل أكاديمي مستقل عن العلوم السياسية، ويعتبر كتاب أزمة العشرين عاماً (The twenty years' crisis 1919_1939)، لمؤلفه إدوارد هاليت كار Edward Hallett Carr* من أهم الكتب التأسيسية التي ناقشت وحللت أوجه الإختلاف بين النظرية الواقعية والنظرية المثالية، وتعد المدرسة الواقعية من أقدم المدراس الفكرية في حقل العلاقات الدولية، وتعود جذورها الى المفكر الأغريقي ثيوسيديدس Thucydides* الذي درس حرب البلوبونيز The Pelonnesian War** التي درات بين أثينا وأسبرطة، والتي استنتج من خلالها أن سبب الحرب هو غياب توازت القوى بين أثينا وإسبارطة، ويرجع أيضاً بعض المفكرين أصول النظرية الواقعية الى أفكار مكيافللي Niccolo Machiavellli*** وهوبز Thomas Hoobes****، وكانت هذه النظرية أهم مرجع تحليلي للعلاقات الدولية من أواخر القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى؛ إذ اهتزت مصداقيتها بسبب تلك الحرب؛ فلم يكن توازن القوى رادعاً لمنع نشوب تلك الحرب[٩]. لذا فقد كان نشوب الحرب العالمية الأولى مادة غنية أسهمت في تطور حقل العلاقات الدولية؛ من خلال دراسة أسباب الحرب والبحث عن الشروط اللازمة لإحلال سلام عالمي، وعلى الرغم من التغيرات التي حصلت للنظام العالمي، إلا أن عملية البحث عن السلام العالمي بقيت جوهر إهتمام المنظرين والمفكرين والدارسين لحقل العلاقات الدولية[١٠]. يرى بعض المفكرين مثل إداورد هاليت كار Edward Hallett Carr وهانز موجنثاو Hans Morgenthau***** أن صراع القوة بين الدول لا يمكن ترويضه، وأن المصلحة الذاتية لا يمكن تحويلها لهدف مشترك، وهو تحقيق الأمن للجميع، وأن النظام الدولي محكوم عليه أن يدور في

فلك الصراع، وأن الجهود الرامية لإصلاح النظام ستخفق في نهاية الأمر، إذا تجاهلت مسألة الصراع على القوة[١١].

شهد حقل العلوم السياسية بصورة عامة وحقل العلاقات الدولية بصورة خاصة تغييرات كثيرة خلال مسيرة تطوره؛ فقد طور المختصون بدراسات هذا الحقل الأكاديمي أساليب وأدوات منهجية جديدة للإجابة على أسئلة العلوم السياسية وحقل العلاقات الدولية[١٢]. ومن هذه الأسئلة وأهمها هو ماهية العلاقات الدولية؟ ونتيجة لتعدد مدارس العلاقات الدولية، واختلاف الأنتماءات الفكرية لمنظري الحقل؛ فقد وجد أكثر من تعريف للعلاقات الدولية[١٣]. فالنظرية الواقعية مثلا ترى أن الدولة هي الفاعل الوحيد في فضاء العلاقات الدولية[١٤]؛ لذا فهي تقتصرتعريف العلاقات الدولية على العلاقات بين الدول فقط، ولا تعترف بوجود فواعل من غير الدول. على العكس من النظريات الحديثة كنظرية الاعتماد المتبادل، التي ترى أن هناك فواعل غير الدول؛ كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والأحزاب السياسية، وحتى الأشخاص، وكل التدفقات العابرة للحدود، بل هناك من يعتبر حتى التجارة غير الشرعية والتهريب فاعل في العلاقات الدولية. يعرفها جان جاك شفاليه Joseph Jean Jacques Chevalllier*: "جميع العلاقات القائمة بين الأفراد التي مصالحها أو حتى ميولها أو أعمالها تدفعها لإجتياز الحدود الوطنية، حيث تنمو وتتطور داخل الإطار الوطني"[١٥]. ويعرفها مارسيل ميرل Marcel Meijer**:" هي كل التدفقات التي تتم عبر الحدود، أو التي تتطلع لعبورها"[١٦]. فتعريف ميرل يشمل كل أنواع التدفقات الرسمية وغير الرسمية وبجميع أشكالها، معتمدا على آثار تلك التدفقات التي أصبحت في الفضاء الدولي، أو تلك التي في طور ولوج هذا الفضاء.

بالمحصلة فأن تعريف العلاقات الدولية ليس بالأمر السهل، بل هو في غاية الصعوبة والتعقيد، فمنذ عام ١٦٤٨، وانبثاق نظام الدول القومية يصعب على الباحثين والدارسين لحقل العلاقات الدولية وضع تعريف شامل متفق عليه للعلاقات الدولية[١٧]. لكن يمكننا الخروج بتعريفين عامين للعلاقات الدولية لا ينتميان لمدرسة فكرية معينة، ويمتازان بالشمولية، التعريف الأول للعلاقات الدولية هو "علاقات الدول والشعوب فيما بينها"، أما التعريف الثاني فهو "كل علاقة ذات طبيعة سياسية، أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة"[١٨]. من خلال ما تقدم يتضح أن عدم الاتفاق على تعريف دقيق، جامع مانع للعلاقات الدولية يرجع لسببين؛ السبب الأول هو تحديد الفواعل في العلاقات الدولية، والسبب الثاني هو تصنيف العلاقات وتحديد أثرها السياسي من عدمه.

٢_مفهوم القوة وأشكالها:

يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم القديمة؛ إذ يربط بعض المفكرين مفهوم القوة مع بداية تشكل المجتمعات الإنسانية، فهم يرون أن المجتمعات نشأت نتيجة خضوع الضعيف للقوي، وهذا الخضوع لا يتم إلا بوجود قوة، وكما يصح هذا على الأفراد يصح على القبائل والإمبراطوريات، فنظرية القوة تعد من أهم النظريات المفسرة لنشوء الدول، وهي تقوم على افتراضين أساسيين؛ الأول هو أن الأفراد الأقوياء مارسوا قوة مادية على الضعفاء من أجل السيطرة عليهم؛ والتي تؤدي لاحتكار السلطة وبالتالي قيام الدولة، والافتراض الثاني هو أن المجتمعات البشرية الأولى كانت في حالة صراع مستمر، ينتصر فيه القوي على الضعيف[١٩]، أو بحسب تعبير هوبز "صراع الجميع ضد الجميع"، والتي يسميها حالة الطبيعة. وبمفهومها العام تعد القوة ظاهرة محورية في الحياة الاجتماعية للأفراد والمجتمعات والدول؛ فمراحل تطور الحضارة البشرية تكشف بصورة جلية أهمية القوة في تحديد وتحصيل حاجات الأفراد وضبط إيقاع العلاقة بينهم[٢٠]، وهذا ينسحب أيضاً على العلاقات بين الدول.

تعددت الأراء حول مفهوم القوة لتحديد معناها وضبط مضامينها، على مستوى الأفراد في الحياة الاجتماعية وعلى مستوى الدول؛ إذ تعد من المفاهيم الخلافية والغامضة، وأن جوهر الخلاف حول مفهوم القوة نابع من صعوبة تحديد كونها مظهراً سلبياً أم إيجابياً في العلاقات المتبادلة بين الأفراد وبين الدول؛ لذا واجهت المحاولات النظرية لضبط مفهوم القوة صعوبة بالغة للخروج بنظرية عامة متفق عليها وبتعريف شامل لمفهوم القوة[٢١]. يرى بعض المفكرين أن مفهوم القوة ظهر أولاً في فلسفات السفسطائيين وفلاسفة الهند القديمة، وكان يقصد بها الإمكانيات التي يملكها الطرف الأول لمواجهة الإمكانيات التي يملكها الطرف الثاني، وهي ليست شيئاً مادياً فقط، بل هي مركبة من عدة عناصر تتفاعل فيما بينها لتظهر بصورتها النهائية، والتي تتفوق على عناصر قوة الطرف الآخر أو تتراجع أمامها[٢٢]. وفي الفكر الغربي فأن أرسطو Aristotle* أول من استخدم هذا المفهوم، إذ أشار في كتابه "السياسة" أن كل مجتمع سياسي يتكون من حكام ورعايا، وأن الحكام بحاجة دائمة للقوة لإخضاع الرعايا لتنفيذ إرادة الحكام. أما مكيافللي فيؤكد على أن القوة هي أساس الشرعية السياسية، ويرى أن السياسة ما هي إلا صراع مستمر على القوة، وأن السياسات ما هي إلا سياسات قوة، وأن القوة هي غاية كل سياسة، وبدون القوة لا يمكن لأي حاكم أن يفرض سلطته ويوسع من إمبراطوريته، فيقول: "أنني أعتبر من يستطيعون المحافظة على حكمهم، أولئك الذين يملكون الكثير من المال والرجال، ويستطيعون حشد جيش قوي، ويصمدون في الميدان ضد كل من يهاجمهم"[٢٣]. إذن فالقوة ليست مجرد تأثير، بل هي علاقة بين طرفين، يحاول فيها أحد الأطراف التأثير على الطرف الثاني أو مقاومته، بأساليب وصور مختلفة، فلا يمكن للقوة أن تنشأ في فراغ، ولا يمكن قياسها أو ملاحظتها إذا لم يتوفر طرفي المعادلة[٢٤].

مثلما أسلفنا فأن مفهوم القوة من المفاهيم المعقدة والعصية على التحديد. ففي علم السياسة ظهرت هناك ثلاثة اتجاهات لتفسير مفهوم القوة، وهي[٢٥]:

الاتجاه الأول: يعرف القوة على أنها القدرة على التأثير على الآخرين بطريقة تمكن صاحب القوة من تحقيق مصالحه.

الاتجاه الثاني: يعرف القوة على أنها القدرة على المشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة التي تخص المجتمع.

الاتجاه الثالث: هو اتجاه توفيقي يحاول الجمع بين الاتجاهين السابقين.

يلخص جوزيف ناي Joseph Nye* الإشكاليات التي تواجه الدراسات الدولية والتي يحاول فيها المختصون أن يضعوا تعريفاً للقوة قائلاً: "القوة مثل الطقس. إنه مفهوم يتحدث عنه الجميع، لكن قليل من الناس يفهمون منطقه الخاص"[٢٦]. وعلى الرغم من كثرة وتنوع الدراسات التي تناولت مفهوم القوة، إلا أنه لا يوجد إجماع حول تعريف واحد للقوة، فيعرفها دونالد بوتشالا Donald Puchala** على أنها "القوة الدافعة لمهنة إدارة الدولة، وهي القدرة على العمل في الشؤون الخارجية"، أما ماكس فيبر Max Weber*** يعرفها: "احتمال أن يتمكن أحد الفاعلين في العلاقات الإجتماعية من تنفيذ إرادته على الرغم من المقاومة، بغض النظر عن أساس هذا الاحتمال"، وهذا التعريف هو تعريف شامل للغاية، ويركز على احتمالية التأثير وليس على التأثير الفعلي[٢٧]. أما روبرت دال Robert A. Dahl**** يعرف القوة عل أنها: " القدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن ليقوم به بغير ذلك". ويعرفها توماس هوبز بأنها: "الوسيلة أو الوسائل المتاحة في وقت معين للحصول على خير مستقبلي واضح"، وهذا تعريف شامل أيضاً، إذ لم يحدد هوبز طبيعة هذا الخير. ويعرفها هانز مارجنثاو بأنها: " القدرة على التحكم في أفكار وأفعال الآخرين". أما لازويل Harold Lasswell***** فيعرفها على أنها: "المشاركة في صنع القرارات المهمة في التاريخ"[٢٨].

وبحسب جيفري هارت Jeffrey Hart* فأن مناهج تعريف القوة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مناهج؛ منهج يركز على السيطرة على الموارد، ومنهج يركز على السيطرة على النتائج، ومنهج يركز على السيطرة على الفواعل الدوليين[٢٩]. من خلال ما تقدم يتضح أن جوهر المشكلة في الاتفاق على تعريف شامل للقوة هو احتواء مفهوم القوة على بعدين متداخلين بصورة معقدة، وهما الغاية والوسيلة، مما جعل بعض التعريفات تركز على بعد واحداً وتهمل البعد الآخر[٣٠].

أما سيمات القوة فيمكن إجمالها بالآتي:[٣١]

١-تعتبر القوة مفهوم جوهري في العلاقات الدولية؛ فهي المحرك الرئيسي لعلاقات الدول في البيئة الخارجية.

٢-القوة وسيلة لتحقيق الأهداف، وحماية المصالح، والمحافظة على الاستقلال، ورد الأخطار والتهديدات.

٣-تتصف القوة بالنسبية؛ فهي حصيلة جملة من المؤثرات الداخلية والخارجية.

٤-للقوة أنماط متنوعة، تتراوح بين الإكراه والإقناع والترغيب، وحسب مكانة الدولة في النظام العالمي، وما تملكه من قدرات تميزها عن غيرها.

٥-تتسم القوة بالندرة؛ وهذا ما يحولها إلى غاية تسعى جميع وحدات النظام العالمي لامتلاكها، والمحافظة عليها، وتطويرها.

٦-تصنع القوة مكانة الفاعلين، وتحدد أدوارهم في النظام العالمي.

تميز حقل العلاقات الدولية وما يرتبط به من مفاهيم بالديناميكية والتطور، وإذا ما ركزنا على مفهوم القوة في العلاقات الدولية، فلم تعد القوة تقتصر على المفهوم التقليدي للقوة، المفهوم الصلب، الذي يركز على استخدام الجيوش، بل ظهرت مفاهيم أخرى كالقوة الناعمة والقوة الذكية[٣٢]:

١-القوة الصلبة: يعود مفهوم القوة الصلبة إلى كتابات كتاب الاتجاه الواقعي أمثال ثوسيديدس ومكيافللي وتوماس هوبز[٣٣]. وهو المفهوم التقليدي للقوة، ويتألف من عناصر القوة المادية العسكرية والاقتصادية، وبقي مفهوم القوة الصلبة هو المسيطر على أدبيات العلاقات الدولية لفترات طويلة، إذ ظهر بصورة جلية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وظلت القوة الصلبة وتحديداً ببعدها العسكري هي التي تحدد طبيعة السياسة الدولية، ومكانة الدولة في النظام الدولي، فكانت قوة الدولة تقاس بما تملكه الدولة من جيوش وترسانة عسكرية، سواء استخدمت تلك الترسانة أو لوحت باستخدامها لتحقيق مصالحها؛ فكانت القوة الصلبة هي الوسيلة الأكثر استخدماً لحل الصراعات بين الدول[٣٤].

تبنى جزيف ناي تعريفاً أشمل للقوة؛ فلم يقتصر القوة الصلبة على القوة العسكرية بل يرى أن القوة الصلبة تعني أيضاً "القدرة على استخدام الجزرة عن طريق الأدوات الاقتصادية؛ بهدف التأثير على سلوك الآخرين"[٣٥]. ووفق ناي فأن القوة الصلبة تحوي أداتين إثنين هما: (الإكراه والإغراء)، أي أن استخدام الأكراه يتم عبر القوة العسكرية أو عبر استخدام العقوبات الاقتصادية، أما الإغراء فيتم عبر

استخدام الجزرة التي تعتبر عنصراً من عناصر القوة الصلبة، باختصار شديد فأن القوة الصلبة عند ناي تستند إلى مبدأ العصا والجزرة[٣٦] . ويعرفها آخرون على أنها: "استخدام قوة العصا _الترهيب_ عن طريق إيجاد مؤثر خارجي يؤدي إلى إحداث موقف معين تجاه قضية معينة"[٣٧].

٢- القوة الناعمة: يعرفها جوزيف ناي على أنها: " القدرة عل الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال. وهي تنشأ من جاذبية بلد ما، ومثله السياسية، وسياساته. فعندما تبدو سياستنا مشروعة في عيون الآخرين، تتسع قوتنا الناعمة"[٣٨]. وعلى الرغم من ارتباط مفهوم القوة الناعمة بجوزيف ناي، إلا أن جذور المفهوم ترجع لكتابات مفكرين من النصف الأول من القرن العشرين؛ إذ ألمح هؤلاء إلى مفهوم القوة الناعمة، فصنف إدوارد هاليت كار في دراسة له قدمت عام ١٩٤٦ القوة إلى ثلاثة أصناف للقوة؛ صنفان يقعان ضمن نطاق القوة الصلبة وهما القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، وصنف ثالث أسماه قوة التأثير بالرأي Power over opinion، جاء بعد ذلك ستيفن لوكس Steven Lukes* الذي أشار إلى وجود ثلاثة أوجه للقوة:[٣٩]

١- الوجه الأول للقوة بمعنى السيطرة، أي أن من يسطر على القوة هو من يفوز بالمفاوضات على المستوى الإقليمي والدولي.

٢- أما بوجهها الثاني، فالقوة تعني اتخاذ كافة التدابير الاستباقية؛ للحيلولة دون وقوع أي ضرر مستقبلي يهدد مصالح الدولة.

٣- الوجه الثالث للقوة يقصد به العملية التي يتم بها إجبار فاعل دولي لآخرعلى فعل شيء معين، أي بمعنى القدرة على التأثير في رغبات وقرارات الآخرين.

وختاماً، يرى جوزيف ناي أن القوة الناعمة لا تقتصر على التأثير فقط، وهي أكثر من استخدام الإقناع أو استمالة الناس بالحجج، حتى وأن كانت هذه الطرق جزء منها؛ بل هي القدرة على الجذب، فالقوة الناعمة ببساطة :" هي القوة الجاذبة"[٤٠].

٣- القوة الذكية: تقوم القوة الذكية على الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة، وتشكل إطاراً شاملاً لمواجهة التهديدات وتحقيق المصالح، أي أنها تعني تطوير إستراتيجية متكاملة ترتكز على مجموعة من الأدوات والموارد والإمكانيات للوصول إلى الأهداف المرجوة، أو دفع الأخطار[٤١]. ويرى باحثون أن إمكانية الفصل بين القوتين الناعمة والخشنة غير ممكنة، إذ أن القوة الناعمة هي إحدى صور القوة الخشنة وامتداد لها، ولا يمكن أن تحقق القوة الناعمة أهدافها المرجوة إلا أذا امتلكت الدولة عوامل قوة صلبة إلى جانبها، فإحلال القوة الناعمة بديلاً عن القوة الصلبة ضرباً من المستحيل؛ فهما يكملان

بعضهما البعض، فيعرفها جوزيف ناي: "هي مجموعة الإستراتيجيات الذكية التي تتضمن كافة وسائل القوتين الناعمة والصلبة"[٤٢]. ويرى نيال فيرغسون Niall Ferguson* أن القوة الناعمة ما هي إلا غطاء أملس للقوة الصلبة، وتأتي فعاليتها من اعتمادها على القوة الصلبة، أما المفكر أرنست ولسون Ernest Wilson فهو يختلف مع جوزيف ناي فهو يرى "أن القوة الذكية تقع ضمن نطاق الأدوات لا الإستراتيجيات، ويصورها في قدرة فاعل دولي ما على المزج بين عوامل القوة بنمطيها الناعم والخشن على النحو الذي يؤهله لتنفيذ خياراته وتطلعاته بكفاءة وفعالية"، ويشترط لهذه الفاعلية والكفاءة أن تكون لدى الفاعل الدولي معرفة وإحاطة تامة بنقاط قوة وضعف الفاعلين الدوليين الآخرين، ويعترف بصعوبة إتمام هذا الشرط، ويرى تيار آخر من المفكرين، أن القوة الذكية ما هي إلا نسخة محدثة من القوة الناعمة أنتجها التيار الواقعي/الليبرالي في مجال تحليل السياسة الخارجية[٤٣].

المطلب الثاني: دور القوة في العلاقات الدولية

١_القوة كأداة حاسمة ومحددة في العلاقات الدولية:

كات ولا زالت القوة بتعدد صورها تعلب دوراً محورياً في العلاقات الدولية؛ إذ أن القوة هي من يحدد شكل تلك العلاقة، وأن مكانة الدولة في النظام العالمي وتراتبيتها تتحدد بما تملكه من مصادر قوة، سواء كانت تلك القوة صلبة وبشقيها العسكري والاقتصادي، أو قوة ناعمة، أو قوة ذكية. تظهر قوة الدولة على الساحة الدولية بأنماط وأنساق مختلفة، ولا يوجد تنظير كافٍ في هذا المجال؛ إذ لا يوجد حصر نهائي وتحديد مفصل لأنماط القوة التي يمكن للدولة أن تظهر بها على الساحة الدولية؛ إذ أن انماط القوة على الساحة الدولية تتحدد تبعاً لرغبة الدولة وإمكانياتها، وطبيعة المصالح التي تريد الدولة أن تحققها، ونوع المخاطر التي تواجهها، لكن بصوة عامة فأن أنماط القوة يمكن إجمالها بأربعة أنماط[٤٤]:

١- نمط القوة الإنفرادي: في هذا النمط تعتمد الدولة على إمكانياتها ومواردها الذاتية لتحقيق مصالحها وأهدافها، ورد الأخطار التي تواجهها، وأن بريطانيا في نهاية لقرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر خير مثال على ذلك؛ إذ سيطرت على جبهات واسعة من العالم.

٢- نمط القوة التحالفي: يتكون هذا النمط من مجموعة من الدول تتحالف فيما بينها، أو تعقد معاهدات؛ لتحقيق أهدافها ومصالها المشتركة، ودفع الأخطار التي تهدد دول التحالف، مثال على ذلك حلف شمال الأطلسي (NATO)، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي.

٣- نمط القوة الجماعي: يقوم هذا النمط على نظام أمني جماعي يدار من قبل منظمة مسؤولة، تكون مهمة هذه المنظمة المحافظة على السلم والأمن العالميين، وظهرت الحاجة إلى هذا النوع من الأنماط بعر الحرب العالمية الأولى بنشوء (عصبة الأمم)، إلا أنها لم تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة منها لسببين؛ عدم وضوح الأهداف، وتعارض مصالح الدول.

٤- نمط الحكومة العالمية: يشبه هذا النمط الحكومات الفدرالية داخل الدول، ويكون عبر تشكيل بناء فدرالي عالمي يخضع لحكومة عالمية، لكن هذا النمط غير واقعي ولا يمكن تطبيقه على أرض الواقع، لتضارب المصالح، واختلاف الرؤى، وتعدد اللغات والقوميات والأعراق، وتباين الموارد.

ظلت الطبيعة الفوضوية هي المسيطرة، وهي التي تشكل صورة النظام العالمي؛ إذ لم يستطيع النظام العالمي أن يمنع الهيمنة، أو يمنع فاعل دولي من أكتاسب قوة أكثر من الآخرين، فميزة اكتساب القوة العسكرية أو الاقتصادية بقيت هي الهدف أو الوسيلة الأساسية للدول، وأن قيام تحالفات دولية للدفاع أو حتى لابتزاز الآخرين، أو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، كانت ولا تزال حالة يمكن تصنيفها كحالة طبيعة في بنية النظام العالمي، وعلى الرغم من هذه الحقيقة، لا يمكن إنكار سعي النظام العالمي للحفاظ على وضع قائم مستقر من خلال الاحتفاظ بتوازن القوى[٤٥]. لذا فتوازن القوى أخذ دوراً محورياً في أدبيات العلاقات الدولية، يعرفه روبرت كانتور Jacop Robert Kntor*: " بأنه حالة من الإتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة، والإتزان يعني حالة الاستقرار المعتادة، التي تنشأ عن تعاون قوى متصارعة أو متضادة"، وهو ظاهرة لا تقتصر على العلاقات الدولية فقط، بل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، وبحسب هانز مورغنثاو فأن مصطلح (التكافؤ) يمكن أن يستخدم كمرادف للتوازن[٤٦].

أن محاولة فهم العلاقات الدولية بالإستناد على نظرية توازن القوى ليست بالحديثة بل يرجع ذلك لأكثر من خمسمئة سنة ماضية، وتعتبر نظرية التوازن أكثر نظرية يتم البحث بها في الدراسات الحديثة، وأكثرها فعالية للتعرف على خصائص العلاقات الدولية، لأنها توفر العناصر الأساسية التي يتطلبها تفسير مرونة النظام الدولي المعاصر؛ فتوازن القوى يوفر الأسس التي يستند عليها الفهم الشامل للعلاقات الدولية[٤٧]. فجوهر نظرية التوازن يمكن ملاحظته بصورة جلية في فكرة موازنة هيمنة الدول، وهي تعود إلى كتّاب ومنظرين عاشوا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، حللوا العلاقات بين المدن الإيطالية من هذا المنطلق، فجميع النظريات والمقاربات المستخدمة لدراسة العلاقات الدولية لن نجد جذوراً عميقة لها، على العكس من نظرية التوازن[٤٨].

تقر نظرية توازن القوى بأن المجتمع الدولي غير متكافئ؛ القوة مقابل الضعف، مع ذلك، فأن حالة عدم التكافؤ بين الدول يمكن موازنتها لمنع الهيمنة؛ وبالتالي تتمكن الدول من الحفاظ على وحدة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وأن الوصول لحالة التوازن تلك تحول دون وصول الدول لمحاربة بعضها، أما مورغنثاو فهو يرى أن نظرية توازن القوى لا تقدم حلولاً نهائية لفوضى النظام الدولي، فالدول المشاركة بأحداث الفوضى في النظام الدولي لا تسعى للتوازن أو تكافؤ القوى فحسب، بل واقعاً هي تسعى لزيادة قوتها، وهذه الفكرة تتعارض مع جوهر نظرية التوازن، فمفهوم الهيمنة يعارض مفهوم المساواة[٤٩]. وبحسب تريفور تايلر Trevor Tayor** فأن كل دولة على الساحة الدولية تسعى لزيادة قوتها، لأن قوة الدولة هي من يحدد مكانتها، وإذا ما أرادت دولة ما أن تتقدم فلا سبيل أمامها إلا اكتساب القوة؛ فالقوة هي سبيلها لذلك[٥٠].

إن التفائل باستخدام القوة قد يأتي بنتائج سلبية على الفاعل الدولي؛ فعبور العتمة الفاصلة بين الضغط بالوسائل الدبلوماسية واستخدام القوة الصلبة بصورتها العسكرية يبقى تصرفاً بالغ الأهمية؛ فمهما كانت دقة التخطيط لاستخدام القوة العسكرية فإنها قد تجر الفاعل الدولي إلى عمليات انتقام وانتقام مضاد، تفوق النتائج المترتبة عليها قيمة المصالح المعرضة للخطر، أو الأهداف المراد تحقيقها على الساحة الدولية؛ فالحرب ظاهرة متقلبة، مراوغة، تقاوم التحكم[٥١].

كانت الأضرار المادية والبشرية التي ترتبت على الحروب بين الدول، وإخفاق القوى الدولية والإقليمية في تحقيق أهدافها ومصالحها، وجني ثمار صراعاتها، بالاعتماد الكامل على استخدام القوة العسكرية، هو ما دفع مفكرو وخبراء العلاقات الدولية على إعادة تقييم استخدام القوة وحدها كآلية لإنجاح التدخلات، وحسم الخلافات، وتحقيق مصالح الدولة وأهدافها في السياسة الخارجية، إذ لم تعد القدرات العسكرية وما تملكه الدولة من أسلحة تدميرية كافياً لبقائها في مراتب متقدمة على الساحة الدولية، ولا إسلوباً ناجعاً لتحقيق أهدافها على النحو المطلوب[٥٢].

فعلى الرغم من الدور الفعال للقوة في العلاقات الدولية، إلا أن الدول بدأت تميل للطرق الدبلوماسية أو لاستخدام أنماط القوى غير العسكرية لتحقيق مصالها. إضافة لذلك فهناك مجموعة كوابح لمنع استخدام القوة في العلاقات الدولية، كالمادة الثانية/ الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، لكن الميثاق أورد استثناءات، وأهمها ما نصت عليه المادة الواحدة والخمسون منه، والتي سمحت للدول باستخدام القوة في حالة الدفاع عن النفس ضد أي تهديد يمكن أن تتعرض له، بشرط التوقف فور تدخل مجلس الأمن؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين[٥٣]. فمنذ عام ١٩١٩ طرأ على استعمال القوة تغييرات هامة تضمنت ضرورة التوقف عن استخدام القوة لحسم الصراعات، إضافة لذلك أشار ميثاق عصبة الأمم عام ١٩١٩، ومعاهدة باريس عام ١٩٢٨، وميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، إلى

أن الدولة التي تلجأ إلى استخدام القوة على الرغم من التزامها بعدم اللجوء للقوة كحل، يجب عليها الخضوع لأحكام المجتمع الدولي، الذي قد يضطر إلى استعمال القوة لتنفيذ أحكامه[٥٤]. فمنذ عام ١٦٤٨، اللحظة التي تشكلت بها بداية النظام الدولي، وأنهت حرب الثلاثين عام في أوربا، كانت هناك رغبة لضبط وتقنين استخدام القوة في العلاقات بين الدول، والحد من الاستخدام العشوائي لها، نظراً لما خلفه استخدام القوة من آثار جسيمة وعلى كافة الأصعدة، فكانت هناك دعوات ملحة لحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية؛ فسجل عام ١٩٠٧ إحدى تلك المحاولات لوقف اللجوء إلى استخدام القوة كحل، فكانت معاهدة (دراكو_بورتو)، خلال مؤتمر السلام المنعقد في لاهاي، والتي نصت على عدم اللجوء للقوة لاسترجاع الديون قبل اللجوء إلى قانون التحكيم، كما نصت إتفاقية (بريان) المبرمة عام ١٩١٣ على عرض كافة النزاعات بين الدول على لجان دولية تشكل لهذا الغرض، قبل اللجوء إلى استعمال القوة، إلا أن هذا العاهدات لم تنجح بكبح جماح الدول، ولم تدخل حيز التنفيذ حتى؛ إذ سرعان ما اندلعت الحرب العالمية الأولى[٥٥].

أضافة لذلك هناك قيود أخرى على استخدام القوة، تختلف بقوتها وتأثيرها، فالقانون الدولي يعد أهم ضابط لسلوك الدول، فهو ينظم العلاقات بينها، وأن الدول التي تخرق مواد القانون الدولي، يمحملها المسئولية كاملة، ويخضعها لأحكامه، كذلك الأخلاقيات الدولية تعتبر من المعايير التي تحدد وترشد سلوك الدول، فهناك اتفاق نسبي على نبذ استخدام القوة، واحترام حقوق الإنسان، ويشكل الرأي العام الدولي، الذي يضم النقابات الدولية والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني قيداً على استخدام القوة، وعلى الرغم من هذه القيود على استخدام القوة، إلا أن الكثير من الدول في الواقع لا تخضع لها، وقد تخطتها كلها في بحثها عن القوة والتوسع[٥٦]. وانطلاقاً من الحقوق السياسية للدول، وارتكازاً على أفكار كل من (مكيافللي وهوبز)، فأن الدول في سعي دائم لزيادة قوتها؛ وفي نفس الوقت هي لا تسمح للدول الأخرى زيادة قوتها، فلابد من الإبقاء على حالة التوازن بينها، فالدول في حركة مستمرة من أجل الحصول على القوة، وهي ليست ميالة للبقاء في حالة من الجمود الحركي[٥٧]. فسعي الدول للحصول على القوة هو حركة مستمرة للمحافظة على هذا التوازن؛ فالخلل في التوازن يخلق ما يسمى بالدراسات الأمنية والسياسية ب (المعضلة الأمنية)، وهو نتيجة طبيعية _بحسب الواقعية البنيوية_ لفوضوية النظام الدولي وغياب الحكومة العالمية، واعتماد الدول على نفسها بامتلاك قوتها المسلحة لحماية أمنها وسلامة أراضيها، والحفاظ على بقائها الآمن.

ظلت القوة هي الفاعل الأهم في العلاقات الدولية؛ فصراع الدول غالباً ما كان يدور حول الاستحواذ على أكبر قدر من القوة، أو السعي لامتلاكها؛ للوصول إلى حالة من التوازن النوعي والكمي، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، فتسخر الدول جميع إمكانياتها وقدراتها لتحقيق أهدافها وغاياتها، وإن درجات التفاوت بين قوة الدول يعتمد على قدرة الدولة من الاستفادة من هذه الإمكانيات والقدرات،

وتوجيهها على نحو صحيح يخدم الدولة في تحقيق أهدافها ومصالحها، وأيضاً أن هذا التفاوت هو ما يجعل الدول في حركة مستمرة في الفضاء الإقليمي والدولي؛ للوصول إلى حالة من التوازن فيما بينها، من هنا ولمئات السنين بقي مفهوم القوة مفهوماً مفتاحياً أساسياً لفهم وتحليل واستشراف العلاقات الدولية، بل أصبح قانوناً يحكم العلاقات الدولية ويفسرها[٥٨].

٢_دور القوة في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية:

مثلمنا أسلفنا، فظاهرت الصراع ارتبطت بالجنس البشري منذ بدأ الخليقة، وإن الرغبة المستمرة بامتلاك القوة كانت محركاً للتفاعلات الإنسانية، وأصبحت بعد عام ١٦٤٨ محدداً ومحركاً رئيسياً للعلاقات بين الدول، والعامل الحاسم في السياسة الخارجية؛ لتحقيق أهداف الدولة ومصالحها، وعلى الرغم من تنامي أهمية الأدوات الدبلوماسية بعد توقيع أتفاقية فينا ١٩١٦، إلا أن القوة بقيت الأداة الأهم في السياسة الخارجية[٥٩]. ونظراً لما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من مكانة دولية، فقد كانت محفزاً ومادة غنية لدراسة دور القوة في العلاقات الدولية وإعادة تقييم أهميتها؛ فالولايات المتحدة منذ بواكيرها كانت قد اعتمدت القوة كأداة أساسية في تحقيق أهدافها، وقد استعملت القوة بحالتها الصلبة أكثر من ثلاثمائة مرة[٦٠].

لعب مفهوم القوة دوراً محورياً في علاقات الولايات المتحدة، وحظي باهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة سواء كانت ديقراطية أو جمهورية، وكان الثابت الأهم في جميع إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، وما يطرأ من تغيير على دور القوة لا يتعدى الصياغات اللغوية، دون المساس بجوهرها كأداة لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتنفيذ سياستها الخارجية، فالقوة والدبلوماسية هما أهم أداتين لتنفيذ السياسة الخارجية، وقد تتقدم إحداهما على الأخرى في الأولوية تبعاً لطبيعة الموقف أو رؤية القيادة السياسية في التعامل مع القضايا[٦١]. فأظهرت القيادة التي تعاقبت على الولايات المتحدة قدر مدهش من الرغبة في استخدام القوة كأداة لا غنى عنها في السياسة الخارجية؛ فإستراتيجيات الأمن القومي الأمركي لا تشير فقط إلى القوة كأداة لصد التهديدات التي تواجه مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بل تعدت ذلك إلى استخدامها في العديد من القضايا[٦٢]. فنزوع الولايات المتحدة إلى استخدام القوة كأداة حاسمة في علاقاتها الدولية هو الحلقة الأخيرة من سلسلة من التحولات شهدتها إستراتيجة الأمن القومي الأمريكي[٦٣]:

١-جاء التحول الأكبر الأول في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ أصبح النظر إلى القوة على أنها جزءً لا يتجزأ من الشؤون الدبلوماسية.

٢-جاء التحول الثاني نتيجة الحاجة إلى مفهوم الردع كخيار لا يؤدي إلى حرب شاملة؛ من أجل التصدي للتحركات التوسعية من جانب الاتحاد السوفيتي.

٣-التحول الثالث جاء رداً على الإخفاق الكبير في حرب فيتنام، فوصل جيلاً من الضباط العسكريين إلى البنتاغون والمؤسسات والمعاهد الأكاديمية الأمريكية، وأنتج هذا الجيل العديد من الدراسات والكتب والمقالات التي ساهمت في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وأكدوا على أن إستراتيجية كندي- جونسون القائمة على الرد المرن هي ما أقحم الولايات المتحدة في المستنقع الفيتنامي.

٤-أكد التحول الرابع على عقيدة أكثر أمنية وأكثر ميلاً إلى استخدام القوة لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى كوكب الأرض، وتزامن هذا التحول مع صعود المدرسة الليبرالية التدخلية في الفترة الثانية من إدارة بيل كلينتون Bill Clinton، وقاد التحول الرابع كل من وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت Madeleine Albright، ونائب الريس آل غور Al Gore، ومستشار الأمن القومي ساندي بيرغر Sandy Berger، وسفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك Richard Holbrooke.

وعلى الرغم من الدور الفعال للقوة، إلا أن جوزيف ناي Joseph S. Nye يرى أن القوة في الكثير من القضايا التي تهم الأمريكيين لم تعطي النتائج المتوخاة منها[٦٤]. إلا أن الولايات المتحدة ومن خلال القوة فهي تسعى لإظهار أن التفوق الأمريكي يساهم في تشكيل بيئة مستقرة دولياً، وأن غياب هذا الاستقرار يؤدي إلى علاقات دولية قائمة على الصراع من أجل إعادة إنتاج توازن آخر للقوى، من هنا، ومن خلال القوة، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لمنع تكوّن أي توازن قوى جديدة قد يهدد مصالحها، وعليها أيضاً طمأنت باقي الدول من خلال إظهار أن قوة الولايات المتحدة لا تشكل تهديداً عليها، فكان على صانع القرار الأمريكي الحذرعند استخدام القوة مع الدول الأخرى[٦٥]. ولتفادي ما يترتب على استخدام القوة من جانب فردي في العلاقات الدولية؛ عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة تحالفات براغماتية؛ لتتمكن من تحقيق مصالحها، وحتى تكون مسؤولية استخدام القوة مسؤولية جماعية[٦٦].

على مدى القرون الخمسة الماضية كان صعود القوى الجديدة يثير حروباً على المستوى الدولي، كالحربين العالميتين والحرب الباردة، ويؤدي إلى إعادة توزيع القوة والثروات بين الدول، أما الآن فديناميكيات وتفاعلات صعود القوى باتت مختلفة من حيث الطبيعة والشدة؛ فأصبحت تتم بطرق أخرى وبوسائل أقل عنفية مما كانت عليه[٦٧]. وكبديل عن استخدام القوة بصورتها العسكرية، بدأت

الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ بعلاقاتها الدولية إلى وسائل ضاغطة أقل عنفية، ويمكن حصرها بأربعة وسائل، وهي[٦٨]:

١-العقوبات الاقتصادية: تعد العقوبات الاقتصادية من أهم الأساليب الضاغطة في العلاقات الدولية، وقد شهدت تزايداً ملحوظاً، فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠-٢٠٠٠ كانت هناك (١١٦) حالة عقوبة اقتصادية، شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في (٦٦%) منها.

٢-حروب الكالة: بعد ازدياد كلفة الاستخدام المباشر للقوة، وعدم ضمان النتائج المتوخاة منها، ومع بقاء القوة أداة فاعلة في العلاقات الدولية؛ لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حروب الوكالة، وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ فقد دعمت المقاتلين الشيشان ليقوموا بعمليات عسكرية ضد الروس، وأيضاً دعمت قبل ذلك المقاتلين الأفغان ضد الاتحاد السوفيتي.

٣-الاختراق والغزو الثقافي: ساهمت العولمة ووسوائل الاتصال الحديثة بإضعاف الحدود بين الدول، مما خلق ثغرات مكنت الدول من التأثير على الجبهات الداخلية لبعضها، ونشر قيم ومفاهيم معينة تساعد الفاعل المخترق على تحقيق مصالحه، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر المستفيدين من هذه الأداة.

٤-الفاعلين الجدد: إن ظهور الفاعلين الجدد (تحت الدوليين وفوق الدوليين) يعد أوراق رابحة وأدوات يمكن استخدامها في العلاقات الدولية، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأكبر من ظهور الفاعلين الجدد؛ فالشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية والقطاع الخاص الأمريكي، يمكن استخدامها كأدوات ضاغطة واطئة الكلفة لتحقيق مصالح معينة، فظهور الفاعلين الجدد مكن الدول من إدارة علاقاتها بطرق مختلفة وأكثر مرونة.

ومنذ بدايات تسعينيات القرن العشرين، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر القوى الفاعلة في تحديد شكل العلاقات الدولية؛ لما تتمتع به من قوة وقدرة على استخدام أدواتها الضاغطة آنفة الذكر، على الرغم من وجود لاعبين دوليين يتطلعون لمنافستها[٦٩]. فبوادر الهيمنة الأمريكية وظهورها كأهم لاعب في العلاقات الدولية ظهرت بعد سقوط جدار برلين ١٩٨٩، وما تبعه من انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي، وهزيمة الإيديولوجيا الإشتراكية وانتصار الليبرالية الأمريكية[٧٠]. أدى هذا الانتصار إلى نزوع متزايد للقيادة الأمريكية إلى التهديد باستخدام القوة في علاقاتها الدولية للإبقاء على تراتبية النظام الدولي الناشئ حديثاً تحت السيطرة، ومواجهة ردود الأفعال الساخطة والعنيفة على ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مسيطر[٧١]. يقول ديمتري سيمس Dimitri Simes رئيس مركز نيكسون للدراسات الإستراتيجية: "إن أي نظرة للسياسة الخارجية وإستراتيجيات الأمن القومي

الأمريكي يجب أن تبدأ باعتراف أن الولايات المتحدة الأمريكية هي قوة إمبريالية، بغض النظر عن آراء الامريكيين أنفسهم"، بناءً على ذلك فأن الدول قد انقسمت بموافقها تجاه الولايات المتحدة، إلى دول ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن توفر لها الحماية ضد القوى الإقليمية الساعية للتوسع، ودول تقاوم التوجهات الأمريكية لأنها تعارض مصالحها، ودول تذعن للهيمنة الأمريكية كأمر واقع لا يمكن تغييره؛ فالطريقة التي تدير بها الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الدولية أظهرتها في نظر بعض الدول والشعوب والحركات الشعبية على أنها نوع من الاستعمار الجديد، أو أنها إمبريالية تسعى لفرض سيطرتها على باقي الدول[٧٢]. وهذه حقيقية لا يمكن نكرانها؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال علاقاتها الدولية إلى تعميم نموذجها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وترى أن نموذجها يجب أن يكون نموذجاً كونياً، ومن هذا المنطلق فلا غنى عن استعمال القوة لتحقيق هذا المسعى[٧٣]. فأن نجاح الدولة في علاقاتها الخارجية، وتحقيق مصالحها، وكبح جماح الدول التي قد تمثل تهديداً مستقبلياً لمكانتها، يتطلب حشد جميع مصادر قوتها وتوظيفها بالطريقة التي تتيح لها تحقيق مصالحها، وبأقل قدر من التكلفة[٧٤]. ونظراً لفاعلية الولايات المتحدة الأمريكية المتزايدة في العلاقات الدولية؛ بدأ صانع السياسة الأميريكية يواجه بيئة دولية غامضة، معقدة، وأكثر إثارة للهواجس من البيئة التي واجهها أسلافه في القرن العشرين[٧٥]. فالولايات المتحدة الأمريكية باتت تمتلك مزيجاً لا مثيل له من القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية في الإمبراطوريات القديمة والحديثة، وهذا التفوق الهائل مكنها من تصبح اللاعب الأهم في العلاقات الدولية، وأن يمتد نفوذها العسكري والاقتصادي والثقافي على كل قارات العالم، ساعدها في ذلك ظاهرة العولمة والتطور التنكولوجي ووسائل الاتصال الحديثة على تعميم نموذجها، وهذا ما لم يتاح لأي إمبراطورية قبلها[٧٦].ويرى بعض فكرو العلاقات الدولية أن تراتبية الدولة في النظام الدولي تحددها أربعة عناصر؛ سياسية، عسكرية، اقتصادية، وتكنولوجية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد دون سواها من القوى بميزة امتلاكها هذا العناصر الأربعة؛ هذا ما أعطاها المكانة الأهم في النظام الدولي، ومكنها من المناورة واللعب بأوراق غاية بالأهمية في علاقاتها الدولية، فصاغت تلك العلاقات بالطريقة التي تعود عليها بالفائدة الأكبر، وهذا ما حدا بالمفكر الإستراتيجي الأمريكي جون إكنبري John Ikenberry للقول :"أننا نعيش في عالم القوة الأعظم، الواحد، دون منافس"، وختاماً؛ فأن المقوم الأبرز للولايات المتحدة الأمريكية، الذي أعطاها هذا الدور العالمي هو إدراكها لذاتها ولقوتها[٧٧]. هذا الإدراك دفع صانع القرار الأمريكي إلى الهيمنة والتحكم في الشؤون الدولية[٧٨].

هوامش البحث:

*فيلسوف ومؤرخ وعالم اجتماع واقتصاد وسياسة، ولد في تونس، عاش للفترة (١٣٣٢-١٤٠٦).

[١] هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، ٢٠١٠، ص٩.

**عالم بالقانون وفيلسوف إنجليزي ومصلح قانوني واجتماعي، عاش للفترة (١٧٤٨-١٨٣٢م).
[٢] هادي الشيب ورضوان يحيى، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧، ص٢١٩.
[٣٣] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية (دراسة تحليلية في الإصول والنشأة والتاريخ والنظريات)، الرواد، بغداد، ٢٠١٠، ص٧.
[٤] جوانيتا إلياس وبيتر سوتش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: محيي الدين حميدي، دار الفرقد، سوريا_دمشق، ٢٠١٦، ص٤١.
[٥] سكوت بورتشيل، نظريات العلاقات الدولية (التخصص والتنوع)، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٤، ص١٥.
[٦] بول ويلكنسون، مقدمة قصيرة جداً في العلاقات الدولية، ترجمة: لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي، ط١، ٢٠١٧، ص٩.
[٧] جواثينا الياس وبيتر سوتش، مصدر سابق، ص١٥.
[٨] جمال محمد سالم، المناظرات الفكرية الكبرى وأثرها على تطور حقل العلاقات الدولية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الأسكندرية، المجلد التاسع، العدد السابع عشر، ٢٠٢٤، ص٥.
*مؤرخ وصحفي ودبلوماسي إنجليزي، عاش للفترة (١٨٩٢_١٩٨٢).
*مؤرخ أغريقي شهير، مؤلف كتاب تاريخ الحرب البيلوبونيسية، عاش للفترة (٤٦٠-٤٠٠ ق م).
** حرب طويلة دارت بين أثينا وإسبارطة، أهم مدن اليونان، استمرت للفترة (٤٣١-٤٠٤ ق م).
***فيلسوف ومفكر، مؤلف كتاب الأمير، ولد في إيطاليا، عاش للفترة (١٤٦٩-١٥٢٧).
****فيلسوف وعالم رياضيات وسياسة، مؤلف كتاب اللفياثان، عاش للفترة (١٥٨٨-١٦٧٦).
[٩] جمال محمد سالم، المصدر نفسه، ص٦.
[١٠] إستيفاتي لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الحكيم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٤، ص٢٦.
*****منظر ألماني، وواحد من رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية، فقد كانت له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية، فضلاً عن دراسة القانون الدولي، إلى جانب تأليفه كتاب *السياسة بين الأمم* .(Politics Among Nations) وقد نُشر هذا الكتاب في عام ١٩٤٨م، عاش للفترة (١٩٠٤_١٩٨٠)
[١١] سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، مصر_القاهرة، ط١، ٢٠١٤، ص٨.
[١٢] بن عطاءالله محمد، التنظير غير الغربي في حقل العلاقات الدولية (نحو التوجه إلى توسيع الإطار النظري للحقل العلمي)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٢٢_٢٠٢٣، ص١٤.

[١٣] حمزة مصطفى، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٤.
[١٤] بول ويلكينسون، مصدر سابق، ص١١.
*فيلسوف ومؤرخ فرنسي، عاش للفترة (١٩٠٠-١٩٨٣).
[١٥] منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، ص١١.
**سياسي دنماركي هولندي، ولد عام ١٩٦٦.
[١٦] هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سابق، ص١٢.
[١٧] علي عودة العقابي، مصدر سابق، ص٢٧.
[١٨] علي عودة العقابي، المصدر نفسه، ص٢٧_٢٨.
[١٩] حامد بن عبد العزيز محمد النوري، أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط: ١٩٤٥_١٩٩٠، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص٢٥.
[٢٠] شهرزاد أدمام، استخدام القوة العسكرية بعد الحرب الباردة: تغيير المفاهيم والفواعل، اطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، ٢٠١٥_٢٠١٦، ص١٩.
[٢١] شهرزاد أدمام، المصدر نفسه، ص١٩_٢٠.
[٢٢] حامد عبد العزيز محمد النوري، مصدر سابق، ص٢٦.
*فيلسوف يوناني، عاش للفترة (٣٨٤-٣٢٢ ق م).
[٢٣] حامد عبد العزيز محمد النوري، المصدر نفسه، ص٢٦_٢٧.
[٢٤] عادل علي سليمان موسى العقيبي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية ١٩٩١_٢٠١٧ (المنظور الأمريكي: دراسة حالة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية ألآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن، ٢٠١٨، ص٣٥.
[٢٥] عادل علي سليمان موسى العقيبي، المصدر نفسه، ص٣٥_٣٦.
*أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد، ولد في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٧.
[٢٦] أنس حسن حميد الزيداوي، الاستعارة والمقاربات المفاهيمية للقوة في العلاقات الدولية، مجلة كلية الإمام الكاظم، المجلد الثامن، العدد الثاني، حزيران ٢٠٢٤، ص ٣١.
**أستاذ العلوم السياسية في جامعة ساوث كارولينا، ولد في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٩.
***عالم في الاقتصاد والاجتماع والسياسة ومحامٍ ألماني، عاش للفترة (١٨٦٤-١٩٢٠)
[٢٧] أنس حسن حميد الزيداوي، المصدر نفسه، ص٣١.
****عالم في السياسة والاجتماع، ولد في الولايات المتحدة الأمريكية، عاش للفترة (١٩١٥-٢٠١٤).
*****عالم في السياسة، ولد في الولايات المتحدة الأمريكية، عاش للفترة (١٩٠٢-١٩٧٨).
[٢٨] خالد الحراري، مفهوم القوة في السياسة الدولية، مطابع الأهرام، مصر، ٢٠١٥، ص١٢_١٣.
*عالم في السياسة، ولد في الولايات المتجحدة الأمريكية عام ١٩٤٧.
[٢٩] أنس حسن حميد الزيداوي، مصدر سابق، ص٣١.

[٣٠] خالد الحراري، مصدر سابق، ص١٤.
[٣١] فريال خنفري، تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية: القوة الناعمة ٢٠٠٩_٢٠٢٤ نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي_تبسة_، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢١_٢٠٢٢، ص١٩.
[٣٢] عبد الله محمد الشيبة، القوة في العلاقات الدولية، ٢٠٢١، مقال متوفر على الرابط: /https://www.aletihad.ae/opinion/4240972
[٣٣] عادل عنتر علي زعلوك، التطور المنهجي لمفهوم القوة في العلاقات الدولية: دراسة مسحية في الأدبيات المعاصرة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الأسكندرية، المجلد الثامن، العدد السادس عشر، ٢٠٢٣، ص٢٥٤.
[٣٤] فريال خنفري، مصدر سابق، ص٣٠.
[٣٥] نبيل بكاكرة وسفيان سخري، التنوع والتغير في مضامين القوة؛ نحو فهم جديد للعلاقات الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة الجزائر، العدد ١٩، ٢٠١٨، ص١٦٩.
[٣٦] حميد حمد السعدون، الاستخدام الأمريكي للقوة الصلبة والقوة الناعمية في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٤_٦٥، ص٣.
[٣٧] حميد حمد السعدون، المصدر نفسه، ص٤.
[٣٨] جوزيف س. ناي، القوة الناعمة (وسيلة النجاح في السياسة الدولية)، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٧، ص١٢.
*عالم سياسة واجتماع، ولد في بريطانيا عام ١٩٤١.
[٣٩] عادل عنتر علي زعلوك، مصدر سابق، ص٢٥٦.
[٤٠] جوزيف س. ناي، مصدر سابق، ص٢٦.
[٤١] أياد خلف عمر الكعود، إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٦، ص٢٥.
[٤٢] عادل عنتر علي زعلوك، مصدر سابق، ص٢٦٦.
*مؤرخ بريطاني أمريكي، ولد عام ١٩٦٤.
[٤٣] عادل عنتر علي زعلوك، المصدر نفسه، ص٢٦٧_٢٦٨.
[٤٤] حامد بن عبد العزيز محمد النوري، مصدر سابق، ص٣٧.
[٤٥] جوانيتا إلياس وبيتر سوتش، مصدر سابق، ص٣٥.
*عالم في علم النفس الاجتماعي، ولد في الولايات المتحدة الأمريكية، عاش للفترة (١٨٨٨-١٩٨٤).
[٤٦] علاء بسام مهنا، أثر العولمة في التوازن الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص٦٣.
[٤٧] ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص١١.

[٤٨] ريتشارد ليتل، المصدر نفسه، ص١٢_١٣.
[٤٩] مايكل شيهان، توازن القوى (التاريخ والنظرية)، ترجمة: أحمد مصطفى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٥، ص١٩.
**خبير بريطاني في شؤون برامج الدفاع والصناعات العسكرية.
[٥٠] مايكل شيهان، المصدر نفسه، ص٢٠.
[٥١] سيوم براون، وهم التحكم (القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين)، ترجمة: فاضل جتكر، ص٢٢.
[٥٢] بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات (الولا يات التحدة نموذجاً)، سلسلة رؤى معاصرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، العدد٦، ٢٠٠٨، ص٦،
[٥٣] عادل علي سليمان موسى العقيبي، مصدر سابق، ص٥٥.
[٥٤] أ. أبادوراي، استخام القوة في العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الله حسين، وكالة الصحافة العربية، مصر، ٢٠٢٠، ص٢٦.
[٥٥] تمار أحمد، مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ٢٠١٩_٢٠٢٠، ص٣.
[٥٦] حامد بن عبد العزيز محمد النوري، مصدر سابق، ص٣٠.
[٥٧] محمد عصام أكبر خوجة، الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي من عام ١٩٩٠_٢٠٠٩م، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠١٠، ص١٠_١١.
[٥٨] محمد عصام أكبر خودة، المصدر نفسه، ص٩.
[٥٩] بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات (الولايات المتحدة نموذجاً)، سلسلة رؤى معاصرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، العدد السادس، ٢٠٠٨، ص٥.
[٦٠] بشير عبد الفتاح، المصدر نفسه، ص٦.
[٦١] عبد الأمير عبد الحسن أبراهيم، القوة الذكية في عقيدة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في السياسة الخارجية، ص١.
[٦٢] سيوم براون، مصدر سابق، ص١٧.
[٦٣] سيوم براون، المصدر نفسه، ص ص ٢٥_٢٧.
[٦٤] جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٣، ص١٧.
[٦٥] عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران-العراق-سورية-لبنان أنموذجاً)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص٥٠_٥١.
[٦٦] جلال سلمي، إستراتيجية الأمن القوي للولايات المتحدة (المضمون والنتائج المترتبة)، دراسات دولية، مركز حرمون للدرسات المعاصرة، ٢٠١٨، ص١٦.

[٦٧] منير مباركية، إستراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكية (حالتي روسيا والصين)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٠٨، ص٥٧.

[٦٨] منير باركية، المصدر نفسه، ص ص٥٧_٦٠.

[٦٩] علاء بسام مهنا، مصدر سابق، ص٥٢_٥٣.

[٧٠] عادل علي سليمان موسى العقيبي، مصدر سابق، ص٥١_٥٢.

[٧١] سيوم براون، مصدر سابق، ص١٩.

[٧٢] وائل محمد إسماعيل، الأمن القومي الأمريكي والتوجهات التوسعية، مجلة السياسة الدولية، ص٢.

[٧٣] رامزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، ج١، ط١، ٢٠٠١، ص١٠.

[٧٤] حافظ حسين وهيب، المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٤_٦٥، ص١١٣.

[٧٥] هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي (التفكير الإستراتيجي وصياغة الأستراتيجية في القرن الحادي والعشرين)، ترجمة: راجح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠١١، ص١١.

[٧٦] رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط٤، ٢٠١٥، ص٢٦_٢٧.

[٧٧] مروان سالم العلي، مكانة التغيير في الإستراتيجية الدولية (الإستراتيجية الأمريكية الشاملة إنموذجاً)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الموصل، المجلد السادس، العدد الثاني، ٢٠١٧، ص٢٠٦_٢٠٧.

[٧٨] عمار حسين ياسين، مكانة القوة في المدرك الإستراتيجي الأمريكي (دراسة في التأصيل النظري والتوظيف الإستراتيجي)، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، ص٤٠٤.

المصادر:

١. أ. أبادوراي، استخام القوة في العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الله حسين، وكالة الصحافة العربية، مصر.

٢. إستيفاتي لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الحكيم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٤.

٣. أنس حسن حميد الزيداوي، الاستعارة والمقاربات المفاهيمية للقوة في العلاقات الدولية، مجلة كلية الإمام الكاظم، المجلد الثامن، العدد الثاني، حزيران ٢٠٢٤.

٤. أياد خلف عمر الكعود، إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٦.

٥. بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات (الولايات المتحدة نموذجاً)، سلسلة رؤى معاصرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، العدد السادس، ٢٠٠٨.

٦. بن عطاءالله محمد، التنظير غير الغربي في حقل العلاقات الدولية (نحو التوجه إلى توسيع الإطار النظري للحقل العلمي)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٢٢_٢٠٢٣.

٧. بول ويلكنسون، مقدمة قصيرة جداً في العلاقات الدولية، ترجمة: لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي، ط١، ٢٠١٧.

٨. تمار أحمد، مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ٢٠١٩_٢٠٢٠.

٩. جلال سلمي، إستراتيجية الأمن القوي للولايات المتحدة (المضمون والنتائج المترتبة)، دراسات دولية، مركز حرمون للدرسات المعاصرة، ٢٠١٨.

١٠. جمال محمد سالم، المناظرات الفكرية الكبرى وأثرها على تطور حقل العلاقات الدولية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الأسكندرية، المجلد التاسع، العدد السابع عشر، ٢٠٢٤.

١١. جوانيتا إلياس وبيتر سوتش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: محيي الدين حميدي، دار الفرقد، سوريا_دمشق، ٢٠١٦.

١٢. جوزيف س. ناي، القوة الناعمة (وسيلة النجاح في السياسة الدولية)، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٧.

١٣. جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٣.

١٤. حافظ حسين وهيب، المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٤_٦٥.

١٥. حامد بن عبد العزيز محمد النوري، أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط: ١٩٤٥_١٩٩٠، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٦.

١٦. حميد حمد السعدون، الاستخدام الأمريكي للقوة الصلبة والقوة الناعمية في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٤_٦٥.

١٧. خالد الحراري، مفهوم القوة في السياسة الدولية، مطابع الأهرام، مصر، ٢٠١٥.

١٨. رامزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، ج١، ط١، ٢٠٠١.

١٩. رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط٤، ٢٠١٥.

٢٠. ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٩.

٢١. سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، مصر_القاهرة، ط١، ٢٠١٤.

٢٢. سكوت بورتشيل، نظريات العلاقات الدولية (التخصص والتنوع)، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٤.

٢٣. سيوم براون، وهم التحكم (القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين)، ترجمة: فاضل جتكر.

٢٤. شهرزاد أدمام، استخدام القوة العسكرية بعد الحرب الباردة: تغيير المفاهيم والفواعل، اطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، ٢٠١٥_٢٠١٦.

٢٥. عادل علي سليمان موسى العقيبي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية ١٩٩١_٢٠١٧ (المنظور الأمريكي: دراسة حالة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية ألآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن، ٢٠١٨.

٢٦. عادل عنتر علي زعلوك، التطور المنهجي لمفهوم القوة في العلاقات الدولية: دراسة مسحية في الأدبيات المعاصرة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الأسكندرية، المجلد الثامن، العدد السادس عشر، ٢٠٢٣.

٢٧. عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران-العراق-سورية-لبنان أنموذجاً)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٥.

٢٨. عبد الأمير عبد الحسن أبراهيم، القوة الذكية في عقيدة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في السياسة الخارجية.

٢٩. عبد الله محمد الشيبة، القوة في العلاقات الدولية، ٢٠٢١، مقال متوفر على الرابط: /https://www.aletihad.ae/opinion/4240972

٣٠. علاء بسام مهنا، أثر العولمة في التوازن الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣١. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية (دراسة تحليلية في الإصول والنشأة والتاريخ والنظريات)، الرواد، بغداد،٢٠١٠.

٣٢. عمار حسين ياسين، مكانة القوة في المدرك الإستراتيجي الأمريكي (دراسة في التأصيل النظري والتوظيف الإستراتيجي)، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد.

٣٣. فريال خنفري، تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية: القوة الناعمة ٢٠٠٩_٢٠٢٤ نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي_تبسة_، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢١_٢٠٢٢.

٣٤. مايكل شيهان، توازن القوى (التاريخ والنظرية)، ترجمة: أحمد مصطفى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٥.

٣٥. محمد عصام أكبر خوجة، الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي من عام ١٩٩٠_٢٠٠٩م، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠١٠.

٣٦. مروان سالم العلي، مكانة التغيير في الإستراتيجية الدولية (الإستراتيجية الأمريكية الشاملة إنموذجاً)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الموصل، المجلد السادس، العدد الثاني، ٢٠١٧.

٣٧. منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية.

٣٨. منير مباركية، إستراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكية (حالتي روسيا والصين)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

٣٩. نبيل بكاكرة وسفيان سخري، التنوع والتغير في مضامين القوة؛ نحو فهم جديد للعلاقات الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة الجزائر، العدد ١٩، ٢٠١٨.

٤٠. هادي الشيب ورضوان يحيى، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧.

٤١. هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي (التفكير الإستراتيجي وصياغة الأستراتيجية في القرن الحادي والعشرين)، ترجمة: راجح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠١١.

٤٢. هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، ٢٠١٠.

٤٣. وائل محمد إسماعيل، الأمن القومي الأمريكي والتوجهات التوسعية، مجلة السياسة الدولية.